

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي



السياسة الحكومية في مجال العمل و التشغيل والضمان
الاجتماعي

سبتمبر 2015

تبرز هذه الوثيقة المحاور الإستراتيجية و أهداف قطاع العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي المسجلة في مخطط عمل الحكومة. و يركز على ستة (06) محاور المبينة كما يلي:

- 01- التشغيل و محاربة البطالة،
- 02- نظام الضمان الاجتماعي،
- 03- علاقات العمل و الحوار الاجتماعي،
- 04- محاربة البيروقراطية و تسهيل الإجراءات،
- 05- الإعلام و الاتصال،
- 06- برنامج الاستثمار،
- 07- الموارد البشرية و التكوين.

1 - في مجال ترقية التشغيل و محاربة البطالة:

تتجه الجهود أساسا نحو تعزيز الاستثمار في القطاعات المحدثة للشغل و تحسين محيط المؤسسة من أجل تقليص نسبة البطالة لاسيما عند الشباب.

في مجال ترقية العمل المأجور:

تتضمن الأنشطة المبرمجة بعنوان سنة 2015 ما يلي:

- تبسيط و تكييف جهاز المساعدة على الإدماج المهني في إطار مقارنة اقتصادية بحتة بتفضيل التوظيف الدائم للشباب طالبي العمل لأول مرة. وبخصوص سنة 2015، فمن المنتظر تتصيب 280.000 شاب منهم 200.000 شاب مدمج في مختلف الصيغ (عقود إدماج أصحاب الشهادات، عقود الإدماج المهني، عقود تكوين - إدماج)، و 80.000 تتصيب في إطار عقود العمل المدعم.

- مواصلة برنامج عصرنة و تعزيز المرفق العمومي للتشغيل من خلال تفضيل التقريب بين عرض و طلب الشغل. و في هذا الإطار، من المتوقع تنصيب 350.000 طالب عمل في القطاع الاقتصادي.
- عصرنة المصالح اللامركزية للتشغيل و تحسين التفاعل المتبادل بين مختلف المتدخلين قصد تحسين تسيير سوق العمل.

- في مجال دعم إحداث النشاطات:

يهدف عمل القطاع إلى تثبيت وتعزيز جهاز إحداث النشاطات من خلال:

- تبسيط الإجراءات،
- تخفيض آجال إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال:
 - لامركزية جميع أعمال التسيير.
 - التشاور مع جميع البنوك قصد تقليص آجال معالجة ملفات المقاولين إلى 15 يوماً، بدل (02) شهرين.
 - تخفيض آجال منح قروض بدون فائدة إلى 15 يوماً، بدل 30 يوماً.

- تحسين و تعزيز مرافقة المقاولين من خلال:
 - مساعدة المؤسسات المصغرة لدى المؤسسات الآمرة من أجل تطوير و تشجيع علاقات مناولة بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة و الجماعات المحلية،
 - متابعة تنفيذ أحكام المادة 55 مكرر من قانون الصفقات العمومية التي خصت 20% من الطلب العمومي المحلي لفائدة المؤسسات المصغرة،

- متابعة المؤسسات المصغرة المستحدثة التي تعاني من صعوبات اقتصادية من أجل تقليص نسبة اختفاء المؤسسات.

و في الأخير، يولي القطاع أهمية خاصة لإحداث المؤسسات الصغيرة الناشئة (start up) و المؤسسات المبتكرة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية لفائدة حاملي الشهادات.

و في مجال إحداث النشاطات، تتمثل أهداف سنة 2015 في تمويل 90.000 مؤسسة مصغرة منها 60.000 مشروع بعنوان جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و 30.000 في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

2- في مجال الضمان الاجتماعي:

تندرج النشاطات المقررة بالنسبة لسنة 2015 في إطار مواصلة تطبيق السياسة القطاعية لعصرنة المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وتدعيمها بغرض تحسين نتائج ونوعية خدماتها تجاه المؤمن لهم اجتماعيا. وتتضمن أساسا ما يأتي:

1- توسيع مجال تغطية الضمان الاجتماعي وإنشاء جهاز جديد للانتساب الإرادي إلى الضمان الاجتماعي بالنسبة لبعض الفئات من الأشخاص غير المكلفين بالنظر للتشريع المعمول به.

يهدف هذا الإجراء إلى توسيع مجال تغطية الضمان الاجتماعي إلى فئات جديدة من الأشخاص وإنشاء مسار للحث على تسوية وضعيات العمال الناشطين في القطاع غير الرسمي وذلك بضمان حماية اجتماعية لهم خلال مرحلة انتقالية. وقد تم تجسيدها بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (المادة 60).

2 -مواصلة تحسين نوعية الأداءات وعصرنة سير هيئات الضمان الاجتماعي من خلال:

-تعميم نظام الدفع من قبل الغير إلى كل المؤمن لهم اجتماعيا بالنسبة للعلاجات الصحية الأساسية قصد توسيع أجهزة الطبيب المعالج إلى المرضى المزمين وتحيين قائمة الأعمال الأساسية والأسعار المرتبطة بها،

-تطبيق إصلاح النظام التكميلي للتغطية الاجتماعية. ويهدف هذا الإجراء إلى إدماج التعاضديات الاجتماعية في نظام الشفاء وإنشاء التقاعد التكميلي الذي سيسير من طرف هذه التعاضديات الاجتماعية (القانون رقم 15-02 المؤرخ في 4 جانفي سنة 2015 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية).

-مواصلة تطوير خدمات المصالح الإلكترونية لهيئات الضمان الاجتماعي من خلال:

-إدراج الوصفة الطبية الإلكترونية في نظام الشفاء،
-إرسال وثائق تعويض التأمين عن المرض عن بعد،
- تحيين بطاقة الشفاء عن بعد على مستوى الصيدليات وقد تم نشر هذا الجهاز بنسبة تفوق 80 % على المستوى الوطني إلى غاية شهر سبتمبر 2015،
-إدراج خدمات الضمان الاجتماعي تدريجيا في الأجهزة الإلكترونية و الأجهزة المنقولة الموصولة (الهواتف الذكية وأجهزة اللوحات الإلكترونية...).

-مواصلة إصلاح تمويل المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي من خلال:
* تسهيل تحصيل ديون الاشتراك بواسطة اتخاذ إجراءات استثنائية تسهل تصفية وضعيات المدينين من خلال منحهم آجال للدفع وإعفائهم من الزيادات وعقوبات التأخير إلى غاية 31 مارس 2016 (إجراء مجسّد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المادتين 57 و 58)،

* إصلاح نظام اشتراك الفئات الخاصة للمؤمن لهم اجتماعيا من خلال تكييف نسب وأسس الاشتراك مع سلسلة الخدمات المخولة لهذه الفئات،

* التكيف التدريجي للنظام الوطني للتقاعد مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية و الديمغرافية من أجل ضمان ديمومة التوازنات المالية،
*تشديد العقوبات المالية ضد أصحاب العمل الذين لا يصرحون العمال الذين يشغلونهم ولا يسوون وضعياتهم في 20 سبتمبر 2015 (قانون المالية التكميلي لسنة 2015، المادة 59)،
* تنمية الموارد الإضافية من غير الاشتراكات من مداخل العمل.

3- في مجال علاقات العمل و الحوار الاجتماعي :

- تتمحور النشاطات المسجلة بعنوان سنة 2015 حول:
- تشديد الجزاءات المتعلقة بمخالفات تشريع العمل بهدف مكافحة عدم احترام السن القانونية للعمل و كذا أجور العمال التي يتقاضونها دون احترام الأجر الوطني الأدنى المضمون.
 - إتمام مشروع قانون العمل.
 - ترقية الحوار و التشاور الاجتماعيين من خلال:
 - تعميم ميكانزمات الحوار و جعله في متناول الجميع.
 - التكفل بانشغالات المنظمات النقابية.
 - تكثيف نشاطات الرقابة من طرف مصالح مفتشية العمل بغية السهر على التطبيق الفعلي لتشريع و تنظيم العمل، لاسيما في مجال الأجور، و الحكاية الاجتماعية و الصحة و الأمن في أماكن العمل.

4- في مجال محاربة البيروقراطية و تبسيط الإجراءات :

يتكون المخطط السنوي الخاص بهذا المجال، من سلسلة من الإجراءات الرامية

إلى تحسين التكفل بانشغالات المواطنين، و هي ترمي لاسيما إلى :

- عصنة تسيير مصالح الخدمة العمومية من خلال :

▪ إدخال استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في علاقة الإدارة

بالمواطنين (التصريح عن بعد، استخراج الوثائق و الشهادات عن

بعد، متابعة المواطنين لسير ملفاتهم عن بعد، تسجيل طالبي العمل

عن بعد...)

▪ تقليص آجال دراسة الملفات؛

▪ لامركزية إصدار شهادة الاستقادة من الأداءات ؛

▪ تحسين إجراءات مرافقة الشباب حاملي المشاريع؛

▪ الاستقادة المشتركة من مرافق هيئات الضمان الاجتماعي بهدف

تقريب الإدارة من المواطن.

5- في مجال الإعلام و الاتصال

تتمثل الإجراءات التي تم اعتمادها في هذا الإطار في ما يلي:

- إعلام المواطنين والمواطنين والعمل على شرح وتبسيط التشريعات والتنظيم المعمول به في مجالات التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي؛

- إعلام المُستخدمين والزبائن حول الإجراءات المتخذة في إطار تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية في مجال الأداءات المقدمة من طرف مختلف الهيئات تحت الوصاية؛

- التعريف بالبرامج التي يتم تنفيذها من طرف القطاع؛

- مواصلة العمل على توسيع استعمال وامتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لاسيما من خلال:

■ تطوير و/أو تحيين مواقع الإنترنت الخاصة بالإدارة المركزية والهيئات تحت الوصاية؛

■ نشر وتعميم الخدمات والأداءات عن بعد من خلال وسائل الاتصال الحديثة (مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي)؛

■ تكييف وتطوير الاتصال المؤسسي على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الاجتماعية.

تعزيز وتحسين عملية الإعلام والاتصال فيما يخص النشاطات القطاعية، لاسيما من خلال الصالون الوطني للتشغيل (سلام 2016)، صالون المؤسسات المصغرة المبتكرة، الأيام الدراسية والحملات الإعلامية ...).

6- في مجال الاستثمار

بعنوان البرامج الخماسية (2005-2009 و 2010-2014):

- استلام 10 منشآت لفائدة المصالح اللاممركزة للتشغيل و العمل.
- إضافة إلى هذه العمليات المسجلة على عاتق ميزانية الدولة ،هناك عمليات إنجاز و تهيئة مقرات تباشرها مؤسسات القطاع تُمول من ميزانيتها للتسيير.

و في هذا الإطار يُتوقع استلام 72 مشروع يتوزعون كآآتي:

- 16 مشروع انجاز هياكل
- 56 مشروع تهيئة مقرات

7- في مجال الموارد البشرية و التكوين :

- أعد القطاع برنامج تكويني متعدد السنوات لفائدة كل الفئات الإجتماعية المهنية التابعة للقطاع و ذلك بهدف تحسين التأهيل و رفع مستوى الكفاءات المهنية على المستوى المركزي،المصالح غير الممركزة و كذا الهيئات تحت الوصاية.
- هذا البرنامج يغطي عدة مجالات لاسيما :

- المناجمنت (تسيير الموارد البشرية، الميزانية و المحاسبة، تسيير المرفق العمومي).
- سوق الشغل و المقاولاتية (المتابعة الإحصائية لسوق العمل، الوساطة في مجال التشغيل، تكوين الإطارات المكلفة بمرافقة المقاول).

- نظام الضمان الإجتماعي (الأكتوارية، و مناجمت الضمان الإجتماعي).
- تكنولوجياات الإعلام و الإتصال.
- الوقاية و الأمن و السلامة.